إعمار العراق... بلا فساد

□ عدنان حسين

في دردشة ثلاثية جمعتني بوزير في دولة عربية ومسؤول عراقي رفيع في مجال الاستثمار، على هامش مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عُقد الأسبوع الماضي في الكويت، قال الوزير العربي صراحة ومباشرة، إنه يرى أن مشكلة العراق مع العالم تكمن في فقدان الثقة بدولته. الوزير الذي كانت لبلاده مساهمة جيدة في المِنَح والقروض الاستثمارية المُقدّمة في المؤتمر ضَرب مثالين من واقع تجربة بلاده وشركاتها التي استثمرت عشرات ملايين الدولارات في العراق، لكنّها خسرت في النهاية حتى رأس المال الأساس. قال الوزير: «لم نعرف حتى الآن كيف نُهبت أموالنا»، مشدّداً على أنه من دون أن تعمل الحكومة العراقية على بناء الثقة بها، فإنّ ما أُعلن عن تقديمه في مؤتمر الكويت لن يكون مُتاحاً للعراق.

الوزير العربي كان في الواقع دبلوماسيا في كلامه، فمضمون الكلام مفاده أن الذين أداروا الدولة العراقية في السنين المنصرمة في معظمهم ليسوا سوى مجموعة من اللصوص. والمؤكد أنه لهذا السبب لم يتطابق حساب الحقل العراقي مع حساب البيدر الكويتي في مؤتمر الأسبوع الماضي، فالمنح والقروض والإستثمارات المُقدّمة لم تقتربْ من الرقم الذي ظلّ مسؤولون في الحكومة العراقية يكرّرونه إعراباً عن الطموح بالحصول عليه، وهو ٨٨ مليار دولار أميركي (٢٢ ملياراً على المدى القصير و٦٦ ملياراً على المدى المتوسط)، ومع ذلك فإن ٣٠ مليار دولار، مجموع المِنَح والقروض والأرصدة الاستثمارية المقدّمة، ليس بالرقم الهيّن في الظروف الراهنة، حيث تعاني معظم الدول القادرة على الدفع، وبخاصة دول المنطقة، من مصاعب اقتصادية ومالية جمّة تُضاعف من وطأتها الأوضاع السياسية المضطربة على خلفية تفاقم الصراعات السياسية وأعمال الإرهاب المنفلتة والحروب الداخلية - الخارجية في سوريا واليمن وليبيا، فضلاً عن العراق نفسه، فالدول المُعوّل عليها بالدفع ليس لديها الفائض من المال لكي تتبرع به أو تقدّمه براحة، خصوصاً أن أسعار النفط لم تزل متدنية بالمقارنة مع ما كانت عليه في سنين خلتْ.

لم تُرض نتيجة مؤتمر الكويت أعضاء الوفود العراقية الرسمية كلهم، وبخاصة لجهة المِنح والقروض التي يُمكن للجهاز البيروقراطي الفاسد في الدولة التلاعب بمصيرها والاستحواذ على حصة كبيرة منها، وربما كلها في بعض الحالات على النحو الذي بيّنه الوزير العربي في الدردشة المشار إليها، وما قدّمه المؤتمر كان في معظمه تسهيلات ائتمانية واستثمارات مباشرة من الدول والهيئات المانحة. الامتناع عن بسط ذات اليد من جانب الدول والهيئات المشاركة في المؤتمر يعكس عدم الثقة بالأوضاع العراقية. والمشكلة أن الدولة العراقية، حكومة ومجلسَ نواب، لم تعمل على النحو الصحيح قبل المؤتمر لتعزيز الثقة بمستقبل العراق، وتعزيز الثقة لا يكون إلا بخلق بيئة ملائمة للاستثمار تطمْئن المانحين والمُقرضين والمستثمرين، دولاً وشركات ومنظمات، إلى أنهم سيعملون من دون خشية من مواجهة مصاعب عند التنفيذ ومن ضياع أموالهم وجهودهم.

البيئة الملائمة للاستثمار في بلد مثل العراق، تتشكل من استقرار سياسي وأمني وبرنامج صارم لمكافحة الفساد الإداري والمالي ولفرض سيادة القانون ولجم أي سلطة خارج الدولة، كالمليشيات والعصابات والعشائر، فضلاً عن برنامج ملموس لتحقيق المصالحة الوطنية. هذه العناصر تحدّث بها بوضوح ممثلو عدد من الحكومات والمنظمات والشركات المشاركة في المؤتمر. وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، على سبيل المثال، أوجز مطالب هذه الجهات بالقول إن المستثمرين يحتاجون إلى «ضمانات مادية ثابتة ومتينة في المجال القضائي والبيئي والعمل»، مضيفاً إليها المصالحة الوطنية التي قال إن العراق بتحقيقها «يستطيع الوقوف على قدميه». مسؤولون دوليون آخرون أعربوا صراحة عن حاجة الدولة العراقية للعمل الجادّ على صعيد توفير الأمن للاستثمارات ومكافحة الفساد وحلّ المشاكل القائمة بين بغداد وإقليم كردستان.

> ظلّت حكومة بغداد تتعهد بمكافحة الفساد الإداري والمالي، بيد أنها لم تتّخذ الإجراءات الحازمة والحاسمة الكفيلة بردع عمليات الفساد المتواصلة من دون انقطاع، وبملاحقة كبار الفاسدين المرتبطين عادة بالقوى والأحزاب المتنفّذة في السلطة

الكلمات التي ألقاها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي وسائر المسؤولين في هيئات الدولة المشاركة في المؤتمر لم تأتِ بالقوة التي انتظرها ممثلو الدول والشركات، فقد تكرّر فيها القول بأن كل شيء في البلاد يمضي على النحو الصحيح، من دون أن يقدّم قائلوها الضمانات التي يُمكن الركون إليها والاستناد عليها للسخاء بالمِنَح والقروض.

ظلّت حكومة بغداد تتعهد بمكافحة الفساد الإداري والمالي، بيد أنها لم تتّخذ الإجراءات الحازمة والحاسمة الكفيلة بردع عمليات الفساد المتواصلة من دون انقطاع، وبملاحقة كبار الفاسدين المرتبطين عادة بالقوى والأحزاب المتنفّذة في السلطة، بل إن مجلس النواب شرّع قبل أشهر قليلة قانوناً للعفو العام أمكن للعديد من الفاسدين به الإفلات من العقاب، والأغرب من هذا أن الكبار بين هؤلاء كوفئوا بإعادتهم إلى مناصبهم في الدولة.

أما على صعيد المصالحة فلم يتحقّق شيء ذو بال، وخلال الأشهر الستة الماضية نشبت أزمة خطيرة على صعيد العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإدارة إقليم كردستان، انفلت في إطارها خطاب كراهية قومي، انخرط فيه مسؤولون في الحكومة وأعضاء في البرلمان الاتحادي.

من الواضح أن الحكومة العراقية يلزمها الكثير من العمل لكسب الثقة بها وببيئة الاستثمار في البلاد. هذه ليست بالمهمة السهلة مع نظام سياسي يقوم على المحاصصة مما يعطل العمل بالقوانين، وبالدستور نفسه، ويتساهل مع القوى المتشكّلة خارج الدولة، ويدفع إلى واجهة إدارة الدولة ومؤسساتها الأشخاص الحزبيين أو المحازبين ممنْ تنقصهم أو تنعدم لديهم الكفاءة والخبرة والمعرفة، وبالتالي النزاهة، ويكون في وسعهم عرقلة عملية الاستثمار وحتى وقفها بالسعي إلى ابتزاز الشركات المُستثمرة، على النحو الذي ظلّ مألوفاً طيلة السنين الأربع عشرة الماضية، حيث ضيّعت الدولة العراقية على نفسها ما يزيد على ٣٠٠ مليار دولار من عوائد النفط لم يظهر أي أثر لها بعدما نهبها الفاسدون. ولولا الفساد ما كان العراق سيحتاج مطلقاً إلى مؤتمر كمؤتمر الكويت ومنحه وقروضه، فالثروة المنهوبة تعادل عشرة أمثال المبلغ المجموع في الكويت، ونحو أربعة أمثال ما تُعلن بغداد الحاجة إليه لإعادة إعمار العراق كله!

عن "الشرق الأوسط"

قوانين حق الملكية الفكرية.. حماية للإبداع

□ جاسم عاصي

(٢)

لقد سُنّت التشريعات وفق اعتبارات قانونية منها الاهتمام بـ:

- الأعمال الأدبية والفنية والعلمية .
- أداء الممثلين والتسجيلات الصوتية والبث .
- الاختراعات في كل مجالات الإبداع البشري .
- الاختراعات العالمية .
- التصاميم الصناعية .
- العلامات التجارية والعلامات الخدمية .
- الأسماء التجارية والأسماء المميّزة .
- الحماية من الممارسات غير العادلة .
- كل الحقوق الناتجة عن النشاطات الفكرية في المجالات الفكرية والصناعية والعلمية والأدبية والفنية .

ومن هذه القوانين، انبثق التأكيد على حق المؤلف والحقوق المجاورة مثلاً وحق العلامات التجارية والاختراعات والتصاميم، وكل ما من شأنه حماية حق الإنسان المبدع في مناحي الحياة المختلفة .

حماية حق المؤلف

ما من شك أن كل القوانين، وكل برامج المنظمات، يستهدف في جملته حماية حق المؤلف، سواء أثناء حياته، أو بعد موته. وهذا الحق المحمي بالقوانين، لم يجد له مجالاً تطبيقياً إلا بحدود. إذ اخترق - سواء في حياة المؤلف أو بعد غيابه - في حين يتوجب حماية حقه حصراً بعد موته. فالخروقات كثيرة، بما يُسيء لجهد المؤلفين، كما حصل للعلّامة والمفكر الاجتماعي (علي الوردي) وما جرى لكتبه من تجاوز في الاستنساخ، وتجاوز حتى على اقتطاع فصول من كتبه واعتبارها كتباً مستقلة، تلبية لمحوّر يدور في الساحة الفكرية والاجتماعية والسياسية، ومحاولة الإجابة على الأسئلة الشائعة. وهذا بحد ذاته إساءة مباشرة ومعلنة لحق المؤلف والمفكر. لذا توجب إزاء هذا تطبيق ما يتوجب من قوانين بهذا الشأن، بما فيه الحق القانوني، كذلك الحفاظ على حق المؤلف بعد مماته، من تقديم نسبة من عمل إعادة طبع كتبه إلى من يرثه شرعاً. إن الانتفاع من نتاج المؤلف الفكرية بعد مماته، دون منحه حق التأليف وإعادة النشر؛ تعتبر خيانة وطنية وقومية وإنسانية. وهذا يشمل أيضاً حقه في التوزيع، والمشاركات في المعارض، والتنافس على الجوائز والتقديرات الدولية. بما يُحقق حيوية وجوده بغيابه. وهي أمانة ليست مؤسساتية فحسب، بقدر ما هي أمانة شخصية لأيّ إنسان حريص على ثروته الفكرية . ونرى أن هذا الحق، لابد أن ينبثق له مجال ضمن قوانين وبرامج الجامعة العربية حصراً. لأنها منظمة ذات شأن سياسي اجتماعي فكري. وحماية الفكر من أولويات نشاطها وبرامجها، لأنها أساساً ترتبط بالإنسان العربي، مهما اختلفت هويته .

الحق الشرعي للإرث الحضاري

لا يُخفى على أحد ما تتعرّض إليه المناطق الأثرية، والمتاحف في هذا البلد أو ذاك. وهذا التعرّض لا يعني العمل على تخريب بنيته الشكلية، بقدر ما هو فعل إلغاء وجوده الاعتباري، واعتباره من فعل الجاهلية، بينما الأمم والشعوب الأخرى تفتخر بموروثاتها مهما اختلف الجنس والطبيعة. فعلى سبيل المثال، تعرّضت مناطق الآثار العراقية ومتاحفها الوطنية للتخريب، لكن دون أن يكون ثمة صوت يستنكر هذا الفعل التخريبي. وهي ما زالت تتعرّض، بالرغم من الجهود المبذولة من منظمة اليونسكو، ومن القائمين على هذه المؤسسة، من خلال استرجاع الآثار المنهوبة، وحفظ المتبقي من التجاوز. لكن ذلك لا يزال بحاجة إلى قوانين جديدة تحميه، وجُهد استثنائي لا بد أن يُبذل لحمايته أولاً، وإعادة تصنيفه وصيانته ثانياً. إن الجهود الفردية والجماعية المصغرة كجهود بعض الأثريين الأجانب، متعاونين مع من دفعهم وعيهم بأهمية هذا الإرث الحضاري غير كاف، بقدر ما هو منوط بمؤسسات كبيرة كوزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، باعتبارها ثروة وطنية، من حق الشعوب أن تفتخر بها، مؤازرة مع هيئة الآثار في المتحف الوطني . كذلك يبرز الاهتمام به عبر المناهج الدراسية، لتعريف الأجيال بمنجز من سبقوهم، والعمل على تشكيل وتنفيذ فعاليات من شأنها إضافة وعي آثاري للناشئة. فالموروث هو كل ما ينتقل من السلف إلى الخلف، من أشياء مادية ومعنوية ورموز وعمارة. وهي داعية بالتأكيد إلى أسس حضارية متينة حققتها البشرية على طول تاريخها، يتوجب الافتخار بها ورعايتها. علماً أنها لم تأت من فراغ، بقدر ما كانت حصيلة جُهد إنساني، اجتهد فيه الإنسان، في مجال العمارة وسن القوانين، وتأليف الأدب والملاحم. وهي دالّة على عمق اشتغال العقل الإنساني في القديم من العصور.، لذا توجب حمايتها ورعايتها وصيانتها، وإظهارها بالشكل المطلوب. ولعل الموروث يجمع :

- الموروث المادي، ويضم المباني والمواقع التاريخية والدينية والثقافية والجمالية والمتاحف وما شابهها .
- الموروث غير المادي، ويضم العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية والمعتقدات والتعابير الفنية والمأثورات الشعبية، وكل نشاط إنساني له صلة بها .
- الموروث الطبيعي، ويضم الموارد الطبيعية والبيئات الطبيعية المحمية التي تزخر بأصناف النبات والحيوان المعروفة علمياً (بالتنوع الإحيائي) والمتنزهات والحدائق.

ولعل المؤتمر الذي عُقد عام ١٩٧٢ وما أصدره من (الاتفاقية الخاصّة بحماية التراث الثقافي والطبيعي والعالمي) إقراراً بأهمية الثروات هذه على الصعيد العالمي وأهمية المحافظة عليه. وذلك لا يتم إلا بتطبيق بنوده ومراقبة تنفيذها بدقة مؤسساتية. وهذا أيضاً لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوعي الفردي والجمعي .

الوعي العام والخاص

وعي الفرد ووعي الجماعة الركيزتان المهمتان في درء كل عوامل التشويه والتطاول على العقل ونتاجه الكبير. وفي هذا يتوجب النظر إلى الصغائر قبل الكبائر في توصيف القوى المدمّرة. بمعنى لا يمكن فصل الوعي الخاص عن العام وبالعكس، فهما متلازمان ومنتجان لبعضهما، فليس ثمة وعي خاص دون أن يكون هنالك رأس مدبّر له، ولا يكون الوعي العام دون أن يجد تطبيقاته لدى الخاصة. وهنا نعني قطاع الشعب وقياداته. الأمر الذي يتطلب التلازم لإنتاج القانون، والعمل على توليد القناعات لدى الإنسان بأحقيّة دور هذا القانون في تسيير الحياة التي تخصّه . أي وضعه موضع المسؤولية المباشرة في تطبيق هذه القوانين . فالإنسان دون ذلك ، نجده غير قادر على فرز الصالح من الطالح، والسيّر بعاطفة جامحة نحو من يستدر مشاعره . ومعروف أن مدبر المكيدة يمتلك أساليب الإقناع بالمكر والحيلة المشرعنة. وهذا ما نراه يحدث من خلال تمرير نتاج الآخر من فكر وفعل لاغ لإنتاج عقل الإنسان . فعلى سبيل المثال، نجّد المواطن، بعد أن يُصيبه اليأس من مراجعة عيادات الأطباء وشراء الأدوية من الصيدليات، يلجأ وبحكم تحكّم عوامل اليأس؛ إلى أساليب متخلفة أولاً، أو الاستعانة بما تسوّقه الأرصفة والأسواق الشعبية من أدوية ثانياً. إن التحوّل إلى الأساليب المضادة لفكر الإنسان المبدع، تكمن وراءه قوى مجنّدة ومحمية بأساليبها المختلفة، مقابل ضعف الوعي عند الفرد. من هذا يتطلب الأمر الاعتناء ببناء وعي الإنسان عبر مصادر وعوامل بناء هذا الوعي ونقصد به المؤسسات. كما سنتناوله أدناه .

أطوار الديمقراطية.. التجربة العراقية

□ سلام حربة

الديمقراطية منظومة حياتية نسبية، ارتبطت منذ اليوم الأول لنشوئها بالنظام السياسي السائد وبطبيعة العلاقات الاقتصادية والبنى التي تحكم البلدان، ولذا فإنها كمفهوم لا يتسم بالثبات والسكونية بل دائم التغيّر والتبدل، ولذا لا يوجد توصيف محدّد له ويأخذ دلالاته من طبيعة المرحلة التاريخية ومن أنماط التفكير السائدة ومن الواقع الموضوعي بكل قيمه الاخلاقية وأعرافه وطقوسه وموروثه الحضاري ومن ممكنات حاضره واستشرافات مستقبله.

إن البناء الديمقراطي يختلف من بلد الى آخر وكل تجربة ديمقراطية لها شروطها الموضوعية والذاتية، فالنظام الديمقراطي في أوربا يختلف عن النظام الديمقراطي في أميركا، وفي آسيا يختلف عن أميركا اللاتينية، كما أن التجربة في البلد الموحد تختلف عن المتعدد الأطياف والأعراق وحتى بين إقليم وآخر في البلد نفسه، وكلها تتباين تبعاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي والممكنات البشرية والمادية وخصوصية تلك المجتمعات التأريخية والحضارية والجغرافية، بحيث لا يمكن إلباس تجربة بلد في مجال الديمقراطية الى بلد آخر يختلف معه في كل المجالات وفي التدرج في سلم الإنسانية.. الديمقراطية يفرزها النظام السياسي القائم وآفاقها تختلف حسب العلائق الاقتصادية رأسمالية كانت أم اشتراكية أم إقطاعية، فإن كانت السلطة دينية جاهلة واستبدادية، فالديمقراطية لا تعني لديها سوى سلّم للوصول الى السلطة وتكريس القمع والدكتاتورية أداة لثباتها في الحكم، وإن كانت عادلة ومدنية وعلمية فالديمقراطية تعمل على تثبيت حقوق الشعب في تدعيم بناء سلطة القانون والمساهمة الفاعلة فيها..

الديمقراطية تمر بمراحل عمرية حالها حال مراحل التطور التاريخي السياسي للمجتمعات ولا يجوز القفز على هذه المراحل أو إحراق بعضها من اجل اللحاق بالآخر المتقدم.. لقد حاولت الكثير من البلدان وبخاصة في القرن العشرين، القفز على التاريخ في تطبيق الاشتراكية فقد ظهر قانونا (التطور اللا رأسمالي والتطور غير المتكافئ للشعوب) في الأدبيات الماركسية واللذان دفعا الكثير من البلدان التي كانت تعاني الإقطاع والرقّ والعبودية الى القفز في الزمن وصولاً للاشتراكية دون المرور بالرأسمالية أو أية مرحلة تاريخية اخرى، كما حصل في بعض البلدان الافريقية والآسيوية وفي أميركا اللاتينية، لكن معظم هذه البلدان، عانت ما عانت من المشكلات والفوضى لأنها أرادت أن تلبس جلباباً سياسياً ليس على مقاسها ولم تبلغ من التطور حدّاً يبيح لها استدانة قوانين وتجارب الآخرين وتطبيقها عنوةً على مجتمعاتها، ما حصل في الاقتصاد والعلائق الانتاجية حصل في الديمقراطية، فهناك الكثير من البلدان استعارت أنماطاً من الديمقراطية لا تنسجم مع تطور مجتمعاتها كما حصل في العراق في عام ٢٠٠٣، بعد إسقاط النظام الدكتاتوري على يد الاحتلال الأميركي، ما خلق نوعاً من الفوضى وصعود طبقة سياسية جاهلة زرعت الطائفية والفساد في البلد ما زال الشعب العراقي يدفع ثمنها حتى يومنا هذا..

لقد خرج العراق مخرباً بالكامل بعد حرب عام ٢٠٠٣ وقبلها حرب ١٩٩١ ومن حروبه الداخلية، فلا توجد فيه مؤسسات اقتصادية ولا اجتماعية ولا مؤسسات دستورية وقضائية، وإن بنيت في فترة ما فقد أكلتها الحروب ونزق الدكتاتورية،كما أن هذا المجتمع تتحكم فيه سلطتان قويتان، هما سلطة العشيرة والمؤسسة الدينية، لقد تم جلب الديمقراطية الغربية الى هذا البلد والتي مضى على انضاجها في بلدانها قرون عديدة مصحوبة بثورة صناعية وقفزات علمية وتكنولوجية هائلة منذ قرابة الثمانية قرون، كما أن هذه الديمقراطية كانت نتاج العقل الغربي ومنسجمة مع عادات وتقاليد الغرب بما فيها قيم الديانة المسيحية، لقد تم حرق كل المراحل التطورية والأشواط الحضارية من اجل مجانسة هذه الديمقراطية مع مجتمع عراقي يعاني ما يعاني من إشكاليات اجتماعية ودينية ويفتقد المؤسسات المدنية والإقصاء النهائي للمشروع الوطني.

لقد اصطدمت هذه الديمقراطية مع أعراف العشيرة ومع سطوة المشاعر الدينية، فعمدت هاتان القوتان المتحكمتان بمصير هذا الشعب بالوقوف بقوة أمام هذا الوافد الجديد، الذي يحاول أن يسحب البساط من تحت أقدام هيبتهما وجبروتهما، فجاءت الديمقراطية مشوّهة وفوضوية كما حصل في انتخابات عام ٢٠٠٥ وانتخابات عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٤ أو ما سيحصل في الانتخابات المقبلة في مايس / أيار ٢٠١٨، لأن الديمقراطية لم تنبثق من التطور الطبيعي للمجتمع العراقي ولا تتوائم مع مجسات المواطن الفكرية وأعرافه الاجتماعية، وتم اغراق كل الواجهات الديمقراطية الهزيلة بكل ما يعظم من دور العشيرة والأعراف القبلية وبكل ما يرسخ من سلطة الدين، فكان النظام السياسي عقداً للمحاصصة بين الطوائف الدينية وتوافقاً أبدياً لكل أحلامها ومطامحها، وخلال هذه الخمسة عشر عاماً من بعد التغيير، لم يتم بناء القواعد الخاصة بالديمقراطية ولا مؤسساتها المدنية والدستورية، ولم يتم تحديث المجتمع وبناء الركائز الاقتصادية والاجتماعية المتينة وإشاعة المنطق العلمي في الحياة لخلق الأرضية التي تستقيم عليها وتتغذى من عقائدها..

لم يمارس العراقيون يوماً الديمقراطية سلوكاً ولا نمط حياة، وتفكير والكثير منهم لم يسمع بها، كان بالإمكان أن يُسقى العراقيون الديمقراطية جرعة فجرعة من أجل هضمها وتمثلها، كما كان على السلطات الجديدة التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ أن تعمل على تأسيس مبادئ الحوار وتقبّل الآخر وتحديث المجتمع كي يبتكر العراقيون شكل الديمقراطية التي تناسبهم مع الاستفادة، من تجارب البلدان الغربية المتطورة في هذا المجال وأخذ كل القوانين ولوائح التعايش السلمي الديمقراطي منهم، والتي تنسجم مع طبيعة المجتمع العراقي ومع تركيبته العرقية والطائفية والدينية ومع تأريخه وموروثاته المعرفية..

الديمقراطية في العراق لم تبن بشكل سليم ولم يخلق لها المناخ البيئي والاقتصادي والعلمي الذي تتنفس فيه، لذا فإنها مهدّدة في الكثير من مفاصلها بالانهيار وقد يصحو العراق يوماً ليجد نفسه بأن خطواته في بناء الديمقراطية في نكوص الى الوراء وليس في تقدم الى أمام.. الديمقراطية لا تتحقق بمجرد التعود على لفظها ولكنها سلوك اجتماعي وسلّم معرفي ارتقاؤه ليس بالأمر الهيّن.. لا حياة للديمقراطية مع الجهل والفوضى لأنها تنتعش وتنمو في اجواء العلم والشفافية والتطور، من يراقب العراق والطريق الذي يمضي فيه، يشعر بأن مستقبل الديمقراطية، إن بقيت المحاصصة والتوافقات والتوازنات والخراب الاجتماعي والاقتصادي، وإن بقي الطائفيون الفاسدون يؤسسون أحزاباً بعمر أيام الانتخابات تجاوز عددها اكثر من مئتي حزب، فإن وضعها لا يَسرّ وتحتاج الى مراجعة من قبل الوطنيين الحريصين على وحدة العراق ووجوده..

قد تنمو التجارب الديمقراطية مستقبلاً في تونس ومصر وبعض البلدان المقبلة على التغيير الحقيقي، لأنها بلدان مؤسساتية في المجالات كافة، رغم مؤامرات أحزاب الاسلام السياسي فيها ومحاولاتها تعطيل التوجهات الديمقراطية، وقد تحصل اضطرابات هنا وهناك وشد وجذب، لكنها قد تبشر بديمقراطيات عربية حديثة، لأن هناك إرادات وطنية حقيقية وليس قادتها من سياسيي الصدفة، إنها دعوة لتأمل التجربة الديمقراطية العراقية والتي حَرقتْ، لجهل منفذيها وعدائهم لها، أطواراً كثيرة من تاريخها وبدل من أن تمضي إلى أمام فقد تسقط في عماء الهاوية..